عدد **14** ديسمبر (2000)، 159-166

في سياق جمع التراث الجزائري (الوثيقة أولا)

أ. محمد العيد تاورتة
معهد الآداب
جامعة منتوري
قسنطينة (الجزائر)

ملخص

تنبه هذه المقالة إلى أهمية التوثيق، سواء في مجل التراكم التدريجي لتراث الأمة، أو في مجال التشجيع العلمي وتنميته، أو في مجالات التعريف بالوطن حضاريا وسياحيا، وخدمته على المدى البعيد اقتصاديا.

وتقف المقالة عند الملتقيات الجامعية من حيث أنها وثائق متخصصة، ولذلك تلح على ضرورة تسجيل أعمالها ونتائجها ونشرها، لأنها استثمار طويل المدى.

إنّ العناية بالتراث الجزائري بكل جوانبه ضرورة ملحة، وفرض أكيد على الأفراد والمؤسسات العلمية والثقافية، سواء كان يتمثل في الإنتاج الفكري والحضاري أو العلمي والثقافي العام، أو في إحياء الأحداث والمناسبات الوطنية أو الدينية، أو في تخليد ذكرى الأعلام من المفكرين والعلماء والقادة والمجاهدين الذين شهد لهم بالإخلاص في حياتهم ومن خلال أعمالهم للوطن وللأمة.

إنّ التراث بهذا المعنى الواسع هو الوثيقة التي ستبقى للأجيال بعدنا فتعبر عن جهد السابقين، وتعبر عن هويتنا وعن وجودنا المستمر لدى الأجيال القادمة. وإذا كانت بلادنا قد تنبهت من خلال بعض المسؤولين في فترة معينة (1) فتحدثت - أو تحدث أولئك المسؤولون - عن إعادة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام جزائرية وطنية - فإنّ الوسيلة العلمية التي ينبغي أن تسبق كتابة التاريخ هي توفير الوثيقة.

Résumé

Cet article présente l'importance de la documentation dans l'accumulation progressive de l'héritage d'une nation à travers la recherche académique, et ainsi faire connaître le pays sous son aspect civilisationnel et touristique.

L'auteur insiste sur les séminaires universitaires en tant que "documentation spécialisée" et recommande la publication de ces travaux qu'il considère comme un investissement à long terme.

والوثيقة المعنية هنا، هي جمع التراث بالمعنى الشامل الذي ذكرته من قبل، فضلا

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2000

عن ضرورة نشره والتعريف به على نطاق واسع، خاصة وأننا في عصر أصبحت فيه حتى الصحف اليومية والمراسلات الإدارية يمكن أن تعد من الوثائق التي قد لا يستغنى عنها.

إنّ عقد ملتقى أو ندوة علمية حول موضوع معين أو حول آثار عالم معين يعد إذن مساهمة مهمة في توفير الوثيقة من ناحية، كما يعد محاولة لطرح هذه الوثيقة قصد القراءة والتحليل، ثم هو في النهاية مساهمة في توفير الأجواء من أجل إعادة كتابة التاريخ بشكل عام.

إنّ الوطن الجزائري الذي تعرض لغزو استيطاني - قلّ نظيره في العالم، والذي دفع الشعب الجزائري - ثمن التخلص منه طوال قرن وثلث قرن - ضرائب لا تحصى من الأنفس والنفائس - لهو أحوج ما يكون إلى العناية بالجوانب التي تشكل جوهر هويته من فكر وثقافة وحضارة لأنّ هذه الجوانب قد عمل المستعمر على محوها وزعزعة الثقة بها لدى أصحابها، لذلك أعتقد أنّ هذا الجانب كان من المفروض أن يكون من الأولويات التي يعتني بها فور استعادة الاستقلال، (2) لكن ذلك لم يحدث بالطريقة التي تجعل من الشعب الجزائري يتوج إعادة استقلاله باستعادة هويته كاملة وبخاصة في مجال نشر اللغة العربية واستعمالها، وبدلا من ذلك حلت أولويات أخرى مادية وتنظيمية محل الجوانب الثقافية والحضارية، وهكذا فنحن مازلنا لحد الآن - بعد ما يزيد عن ثلاثين سنة من الاستقلال - نتحدث عن نشر اللغة العربية واستعمالها، وبخاصة في الإدارة العامة، أما استعمالها أو الطموح إلى استعمالها في الهياكل الاقتصادية فمازال أمرا بعيد المنال، ومع ذلك فلا نملك إلا أن نفترض حسن النية في كل ما تم من أعمال طوال فترة الإستقلال، ولا نملك إلا أن نردد الأثر: " .. ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد".

والواقع أننا لابد أن نشير إلى أنّ كل تأخير في العناية بالجوانب الثقافية والحضارية الخاصة بشعبنا إن هو إلا نوع من ضياع الوقت فضلا عن أنّه استمرار للتشويه اللغوي والثقافي الذي عانى ويعاني شعبنا منه منذ عهد الاستعمار الفرنسي إلى اليوم بحيث يصعب مثلا أن نسمع متحدثا عاديا أو محاورا يستعمل اللغة العربية - التي يفترض أنها لغة وطنه - دون أن يمزجها، سهوا أو متعمدا، بكلمات توضيحية من اللغة الفرنسية .. أما الغريب حقا فهو أننا نجد من يعتذر عن كونه لا يستطيع التعبيرعن أفكاره باللغة العربية في الاجتماعات والندوات والأحاديث العامة، والأكثر غرابة أن يكون هذا المعتذر من مواليد فترة الثورة أو الاستقلال.

وهنا لا بد من التذكير بأنّ لكل لغة أصحابها يعملون على نشرها وعلى تطويرها، لأنّ اللغة في النهاية هي جانب مهم - إن لم نقل العنوان - في التعبير عن الأصالة والهوية. أما ما يشاع بأن اللغة الفرنسية هي وسيلة للتطور الاقتصادي، وأن اللغات الغربية هي سبب التطور الاقتصادي لتلك الأمم – فهو في اعتقادي غير صحيح، لأنّ التطور الاقتصادي لا علاقة له باللغة وإنما هو نتيجة فكر وعمل، من خلال الثروات المتاحة، واللغة هنا تلعب دور التعبير الرمزي عن فكر الإنسان وعمله، كما أنّها - وهذا مهم - تلعب دورا في كسب الزبائن للإنتاج الاقتصادي للدول المتطورة والمصدرة

لإنتاجها، ولعل هذا هو الجانب الذي يجعل من الدول المتطورة حريصة على نشر لغاتها في بيئات أخرى لتكسب من وراء ذلك سهولة في التعامل مع زبائنها وبالتالي كسب أسواق سهلة. ولو كان الزعم بأنّ مجرد استعمال اللغة الفرنسية أو غيرها من اللغات الغربية يؤدي حتما إلى النهوض الاقتصادي لكانت الجزائر قد تطورت اقتصاديا، لأنّ العربية لم تدخل التسيير الاقتصادي بعد، ولكانت الهند ومعظم شعوب إفريقيا متطورة اقتصاديا أيضا، لأنها تستعمل اللغات الإنجليزية والفرنسية في تسيير مؤسساتها. لكن ذلك لم يحدث والسبب هو أنّ التخلف آت من نوعية العمل والتنظيم والتسيير والعدل الاجتماعي.

وخلاصة القضية أنّ عناية أية أمة بلغتها، والعمل على تطويرها بين أبنائها أولا، ونشرها بين الآخرين ثانيا، هو في العمق من باب الاستثمار طويل المدى، فضلا عن أنّه نوع من الاعتدال بالنفس ومن التمسك بالأصالة، وهو بعد ذلك دفاع عن الذات في مقابل غزو الآخر ثقافيا واقتصاديا.

إننا نقدر ذلك التقدير لأن الجزائريين الذين أتيحت لهم فرصة الدخول إلى المدرسة الرسمية في أثناء الاحتلال الفرنسي - وهم قليلون جدا بالقياس إلى مجموع السكان الجزائريين - كانوا مجبرين على دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها، فضلا عن لغتها وأدبها، بالإضافة إلى محاولات التنصير التي كان يتعرض لها الأطفال الجزائريون (3) وفي المقابل كانت تقام العراقيل أمام الجهود الشعبية التي كانت تحاول بناء مدارس شعبية لتدريس اللغة العربية، ولا غرابة في ذلك السلوك من قبل المحتلين الأوربيين، فالأمر كان يتعلق بالاستيطان النهائي في هذه البلاد. فالجزائر كانت في نظرهم قطعة من فرنسا، واللغة التي كان ينبغي أن تسود هي لغتهم. أما اللغة العربية فقد كانت في نظرهم لغة أجنبية ميتة، وعليه فجغرافية الجزائر وتاريخها ولغتها كانت تعد في نظرهم من المحرمات المضرة بالوحدة الوطنية لفرنسا (4).

ولحسن الحظ فإنّ الأسرة الجزائرية كانت أحسن واق من المسخ الثقافي والحضاري الذي كان المحتل الفرنسي يهدف إلى تسليطه على الأجيال الجزائرية في تلك الأثناء؛ فقد كانت الأسرة - في الغالب - متمسكة بقيمها وبتقاليدها التي تشكل الهوية الوطنية والقومية للشعب الجزائري. وهكذا يمكن القول إن الأسرة كانت تقوم مقام المدرسة التي يفترض فيها أنّها تعمل على بلورة الهوية الوطنية، فضلا عما تدرسه لهم من مواد علمية، وبما تتبعه معهم من مناهج تربوية تؤدي في النهاية إلى تكوين جيل قوي علميا وسلوكيا، ولأن المدرسة الجزائرية الوطنية قد غيبها الإستعمار، فقد قامت الأسرة بشيء من دور المدرسة.

والواقع أنني لست هنا بصدد دراسة مفصلة عن أنواع المقاومة الجزائرية التي قامت ضد الاحتلال الفرنسي (5) غير أنه يمكن القول إن سجل المقاومة الجزائرية منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830 إلى إعادة الاستقلال سنة 1962 - هو رد فعل سياسي وعسكري وثقافي وحضاري جميعا (6) - قام به الشعب الجزائري الذي لم يكفّ عن تقديم الضحايا جيلا بعد جيل طوال تلك الحقبة، حتى لوكان هذا الشعب متمثلا في ذلك بقول القائل:

إذا مات منا سيد قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول (7).

وإذا كان هدف الشعب الجزائري من مقاومته للاستعمار هو إخراج الأجنبي الأوروبي من أرض الجزائر، فإنّ الهدف بعد الاستقلال هو إعادة بناء ما تهدم ماديا ومعنويا - حضاريا وثقافيا ولغويا - خاصة وأن من أهم المعالم التي هدف المحتل إلى تدميرها هي رموز الشخصية الحضارية والوطنية من تاريخ ولغة ودين وثقافة بشكل عام - وينبغي ألا ننسى هنا أن أهم المساجد في كبريات المدن كانت قد حولت إلى كنائس، وأن اللغة العربية والتاريخ الوطني كانا ممنوعين من التدريس الرسمي.

وفي تقديري، أن إعادة ترسيخ رموز الشخصية الوطنية - بالمعنى الوطني الحضاري - في أعماق الأجيال الجديدة لا تتم إلا من خلال منظومة تربوية يراعى في برامجها الجمع بين الأصالة والتفتح، ولا تتم كذلك، إلا من خلال (جمع التراث) الوطني والحضاري، ثم من خلال كل الأنشطة العلمية والثقافية التي تقدم إلى أجيال الاستقلال المتلاحقة.

وللأسف فإنّ هذه القضايا، وبخاصة قضية جمع التراث بوصفه وثيقة - تبقى للأجيال القادمة - لم تأخذ حظها من العناية بالقدر الذي يتناسب مع أهميتها الثقافية والحضارية والاقتصادية جميعا، على الرغم من بعض الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا الاتجاه، أو في اتجاه العناية الحقيقية باللغة العربية (8).

إنّ الأمم المتقدمة في العصر الحالي قد أدركت قيمة الوثيقة في ميادين الثقافة والحضارة والسياسة والاقتصاد والإعلام جميعا، ولذلك فإنها تتسابق نحو إقامة بنوك للمعلومات، ويجب أن ندرك أن الحرب الآن وفي المستقبل - هي حرب علم وحرب معلومات من حيث القدرة على الجمع والتخزين، والسرعة في الإدراك والتحليل والاستفادة، ثم ترجمة ذلك إلى منجزات في إطار ابتكار الجديد الذي هو في الحقيقة قيمة اقتصادية.

ومعلوم أنّ الاقتصاد هو حصيلة جهد وعلم ومعلومات، والاقتصاد الآن هو القوة المسيطرة على الدول والأنظمة في هذا العالم الجديد.

لقد كانت القوة العسكرية قبل عدة سنوات يمكن أن تشكل وحدها قوة مسيطرة على العالم، أما اليوم فإن البشرية أصبحت أكثر واقعية حين أجمعت أنّ القوة الحقيقية أساسها العلم والمال لأنهما يمثلان قوة متكاملة تنشأ عنهما أية قوة بما في ذلك القوة العسكرية؛ إذ لا يمكن لعاقل في هذا العصر أن يقول إن اليابان أو ألمانيا من الأمم أو الدول الضعيفة حتى بمقياس القوة العسكرية. لقد استطاعت هذه الأمم المتطورة والمصنعة أن تقدر كلا من العلم والثروة وان توظف كل واحد منهما في خدمة الآخر؛ إذ لا يمكن أن يتطور الاقتصاد بدون استغلال نتائج الأبحاث العلمية، ولا يمكن أن تتطور الأبحاث العلمية في كل ميادين المعرفة بدون تشجيع العلماء والباحثين والإنفاق بدون تحفظ على مشاريع أبحاثهم .. وعلى ذلك فإن السباق نحو القوة بالمفهوم المشار إليه قبل قليل، يكمن في السباق نحو العلم ونحو توفير شروطه وضروراته. ومن ضرورات البحث العلمي والتطور فيه احترام العلماء والباحثين وتثمين جهودهم

ومكانتهم في المجتمع ماديا ومعنويا، وهذا التقدير والاحترام يبدأ من النظر إليهم على أنهم مسؤولون، وعلى أنهم أول من يقدر المسؤولية في المجتمع، وعلى أنهم ثروة بشرية واقتصادية هائلة يجب الحفاظ عليها واستثمارها حتى لا تهاجر أو تضيع، وعلى أنهم بعد ذلك بشر لهم ضرورات ينبغي تلبيتها، ثم الاستماع إلى آرائهم بوصفهم المستشار الوطني والقومي الأمين.

ومن ضرورات البحث العلمي والتطور في ميدانه أيضا، إقامة منشآت للبحث، وبنوك للمعلومات، ومراكز للمحفوظات والوثائق ... ومعلوم أنّ مراكز الوثائق والأرشيف كنوز، يحفظ فيها كل ما ينجز علميا وكل ما ينشر أو يسجل - فيما يتعلق بالأمة - وبالأمم الأخرى إن أمكن - ابتداء من مذكرات الأفراد العاديين إلى آخر ابتكار علمي مسجل؛ إذ لا يوجد شيء في معيار العلم لا يمكن الاستفادة منه بالدراسة والتحليل إن آجلا أو عاجلا.

وفضلا عن القيمة الثقافية والتاريخية والحضارية لمراكز التوثيق والمكتبات الوطنية ومراكز المعلومات، فإن لها قيمة اقتصادية وسياسية؛ فالباحث إذا علم أو توقع أنّ وثيقة ما تهمه في إحدى مراكز المعلومات أو الاختبار أو التوثيق أو إحدى المكتبات الكبرى في إحدى العواصم فإنّه سينتقل إليها في اغلب الأحيان، وينتج عن هذا التنقل بذل مبالغ من المال تستفيد منه مباشرة العاصمة التي يوجد بها مركز التوثيق أو المكتبة، فضلا عن استفادتها من جوانب علمية مثل إمكانية استفادتها من نتائج البحث في نهاية المطاف، أو إمكانية احتفاظها بالباحث أصلا، ثم من جوانب سياسية وسياحية جميعا. وقس على ذلك عدد الباحثين الزوار الذين يتكاثر عددهم وفقا لأهمية المركز الوثائقي أو المكتبة أو المخبر من حيث غناها بالوثائق والمطبوعات والمسجلات والأدوات .

وهكذا، فإنّ جمع التراث الوطني بمعناه الوثائقي الشامل يكتسي طابعا اقتصاديا وعلميا وثقافيا وسياسيا وحضاريا، ويتضاعف ذلك مع مرور الزمن، وعليه فإنّ المساهمة في عملية جمع التراث الوطني ودراسته وتحليله تعد فرض عين على كل فرد، وعلى كل مؤسسة في المجتمع والأمة.

وفي هذا السياق يمكن أن نهيب بالجزائريين الذين كانوا أو مازالوا يحتفظون بالوثائق الثمينة وبالمنشورات والسجلات في مكتباتهم الخاصة - خوفا من النهب والحرق في عهد الاستعمار - أن يضعوها الآن في مراكز التوثيق والمكتبات الوطنية والجامعية حفاظا عليها وتعميما للفائدة في مجال جمع التراث الوطني، ومساهمة في إعادة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام أبنائها من الباحثين والعلماء، فضلا عن أنها مساهمة في مجال تقوية الوطن وإثرائه علميا واقتصاديا جميعا.

إنّ هذه المراكز والمكتبات ستصبح مع الزمن مراكز إشعاع واستقطاب للباحثين من أبناء الوطن ومن الضيوف على حد سواء. وهنا لا بد من القول بأنّ تأسفنا على ضياع العلماء والباحثين والمفكرين من أبناء الجزائر وأبناء البلدان المتخلفة الذين يهاجرون إلى مراكز الحضارة الحديثة في العالم لا يجدي نفعا؛ لأنّ هذا النزيف الذي اصطلح على تسميته بهجرة الأدمغة سيتواصل إلى أن نعي ذواتنا بحيث نعمل وفق مناهج علمية على بناء مراكز استقطاب علمية وحضارية؛ فالعلماء والباحثون لا يهاجرون في أغلبهم

من أجل المال - مع أنه عصب الحياة - وإنما يفعلون ذلك من أجل أسباب كثيرة منها أنهم لا يستطيعون العيش بدون مواصلة البحث العلمي، ومنها الاحترام والتقدير، ومنها ظروف للعمل في جو من الحرية الفكرية العامة.

صحيح أنّ الكثير من ازدهار الأمم المتقدمة كان نتيجة استغلال الشعوب الأخرى ونهب ثرواتها المادية والبشرية والحضارية في فترات احتلالها لها، لكن لا ينبغي أن نبقى سجناء لتلك الحقيقة، فالعالم قد تغير وعدونا اليوم هو تخلفنا المتمثل في الجهل وفي التعصب للرأي وفي سوء التسيير والفوضى والتبذير والظلم الاجتماعي ... الخ.

وعليه، فإذا بدأنا العمل اليوم من أجل التخلص من مظاهر التخلف - فسنصل أو سيصل أبناؤنا على الأقل، إلى مرحلة مقبولة من النظام والتقدم والعدل الاجتماعي، ولكن الأهم أن نبدأ الآن، ومن أهم شروط النجاح أن تكون البداية صحيحة، والبداية لا تكون صحيحة إلا وفق منهج عمل علمي، ومن هذه الزاوية فإن إقامة ملتقيات دورية للعلماء حول قضاياهم الوطن والأمة، أو حول إحياء ذكريات وطنية لشخصيات أو مناسبات ... الخ - هي أدخل في هذا المنهج العلمي المنشود.

وفيما يخص قضية التسجيل والتوثيق على وجه الخصوص، أذكر بما قاله أحد مؤرخي الجزائر في العصر الحاضر تعليقا على أنّ من أخطائنا نحن الجزائريين هو عدم الكتابة أو الخوف منها، فما بالنا إذا أضفنا إلى هذه النقيصة عدم تسجيلنا ونشرنا لما نكتب أصلا؛ فقد قال ذلك المؤرخ: " والجزائريون من الشعوب التي عزفت عن الكتابة كهواية، ومن ثمة لم يحذقوها صنعة، ولا نستثني من ذلك عصرا من عصور تاريخهم، فبينما نجد لهم مواقف بارزة في البطولة والدفاع عن النفس، وأدوارا في الحضارة، فإنهم لم يكونوا يهتمون بتسجيل ذلك لأحفادهم فيضيع خبرهم ويدركه النسيان ويتراكم عليه الضباب وتعمل فيه يد المسخ والتشويه من طرف أعدائهم ... فبينما تكتب بعض الشعوب الأخرى عن الحادثة الصغيرة في بلادها فتضخمها وتعظمها حتى تصبح حادثة دولية أو قضية إنسانية لا تنسى، نجد الأحداث الجسام في الجزائر تهمل فتتضاءل حتى تضيع من ذاكرة الشعب التي صنعتها فما بالك بذواكر الآخرين، وبينما تخلد بعض الشعوب الأخرى زعماءها في العلم والسياسة، في الحرب والفن ... الخ، فتجعل من القائد الصغير بطلا مغوارا، ومن العالم المتواضع مخترعا بارعا. وهلم جرا بالنسبة لرجل السياسة والفن وغيره – نجد الجزائريين لا يحتفون بأبطالهم العظماء ولا برجال العلم والسياسة عندهم؛ فلا تعرف الأحفاد ما صنع الأجداد؛ ولا تطلع الشعوب الأخرى على مساهمتهم في الحضارة ورقي الإنسانية" (9).

هوامش ومراجع

1- دار فحقاش واسع في بداية الثمانينيات حول إعادة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام جزائرية على أساس أنّ ما كتبه الأجانب عن تاريخ الجزائر وعن ثورتها وعن مكانتها في التاريخ العام - شابه كثير من التحريف، ولعل من أهم الكتب التي تصدت لذلك التحريف في تاريخ الجزائر والتي صدرت في تلك الفترة - بالإضافة

إلى الملتقيات الثقافية والعلمية التي عقدت آنذاك - كتاب شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 (جزءان). تأليف: مولود قاسم نايت بلقاسم. ط1. دار البعث. قسنطينة 1405ه/1985م.

2- عندما يتحدث المؤرخون الفرنسيون عن الجزائر يشيرون إلى أنها لم تكن دولة عند احتلالهم لها، وفي هذه القضية يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: "أن الجزائر كانت قد وجدت كدولة ذات سيادة منذ قرون، فإنها كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحضارة الإسلامية ثقافيا واجتماعيا". "الحركة الوطنية الجزائرية 1930/1900"، دار الآداب بيروت. 1969. ص 42. ومن المقولات التي كان المرحوم مولود قاسم يردها على أصحابها - في كتابه المذكور في الهامش السابق ما جاء على لسان المؤرخ الفرنسي (أندريه جوليان) - (إن إفريقيا الشمالية الفرنسية التي تشمل المغرب والجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة). شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830. ج1. ص .11

3- انظر في قضية التنصير أو التبشير في الجزائر ما كتبه محمد البشير الإبراهيمي في: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. سنة 1935. ط2. الجزائر. 1982. ص .72

4- انظر في توضيح هذه القضايا وغيرها: الحركة الوطنية الجزائرية. ج2. ص 25 وما بعدها.
وانظر كذلك: التعليم القومي والشخصية الوطنية. الدكتور تركي رابح. الجزائر. 1975. ص .104

5- فقد ناقش هذه القضية أكثر من باحث في أكثر من وثيقة منها:
- مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954 محمد الطيب العلوي. دار البعث. قسنطينة. 1985.
- المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر. إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. (د . ت).
- أدب النضال في الجزائر 1945 حتى الاستقلال. أنيسة بركات دراز. دار البعث قسنطينة. .1984

6- انظر: الحركة الوطنية الجزائرية (1930/1900). أبو القاسم سعد الله. دار الآداب. بيروت. سنة 1969. ص 35 وما بعدها.

7- ولقياس حجم المقاومة المسلحة التي قام بها الشعب الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي وما نتج عن ذلك من ضحايا بشرية إقرأ على سبيل المثال كتاب: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. الدكتور يحي بوعزيز. دار البعث. قسنطينة. سنة 1980. أما بيت الشعر الوارد في المتن فهو للسموأل.
واقرأ كذلك: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر (جزآن) محمد بن عبد القادر الجزائري. شرح وتعليق: الدكتور: ممدوح جقي. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. سوريا. سنة .1964

8- لقد بذلت جهود في جمع آثار بعض العلماء ونشرها كاملة أو جزئية؛ فقد حاول الدكتور عمار طالبي أن يجمع وينشر آثار عبد الحميد بن باديس فأنجزها وأخرجها في أربعة مجلدات. صدرت عن دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. سنة 1968م. وحاولت لجنة من المهتمين بتراث محمد البشير الإبراهيمي أن تجمع وتنشر آثاره في خمسة مجلدات حتى الآن، وحاول الدكتور شرفي الرفاعي أن يجمع بعضا من آثار العربي التبسي في مجلدين حتى لآن ... وفي مجال العناية باللغة العربية بوصفها رمزا وطنيا رئيسا فإنّ أهم إنجاز هو وصول التعليم بالعربية

إلى شهادة الثانوية العامة (البكالوريا)، على الرغم من تعثرها في مجال الإدارة، وفي مجال المؤسسات الاقتصادية.

9- الدكتور أبو القاسم سعد الله في مقال: عن الكتابة التاريخية. الثقافة. مجلة وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر. السنة: 11. محرم - صفر 1402ه، نوفمبر - ديسمبر 1981. العدد: 66. ص 5 - 7. □